الشروط المرجعية لمزود خدمة

**مستشار منح لتطوير سياسات الحماية لبعض منظمات المجتمع المدني**

**اسم المشروع: المرأة والأمن والسلام**

اسم المانح وزارة الخارجية الهولندية

قائمة المحتويات

[**مقدمة ونطاق المشكلة:** 2](#_Toc181902634)

[**الهدف من النشاط :** 4](#_Toc181902635)

[**الفئة المستهدفة:** 4](#_Toc181902636)

[**نطاق الورشة:** 4](#_Toc181902637)

[**مسئوليات ومهام مزود الخدمة :** 5](#_Toc181902638)

[**الاطار الزمني :** 5](#_Toc181902639)

[**متطلبات التقديم:** 5](#_Toc181902640)

[**معايير اختيار مزود الخدمة:** 5](#_Toc181902641)

[**طريقة الدفع :** 6](#_Toc181902642)

[**استلام العروض:** 6](#_Toc181902643)

**مقدمة ونطاق المشكلة:**

تنفذ مؤسسة SOS للتنمية بدعم من وزارة الخارجية الهولندية وبالشراكة مع كير هولندا و RNW Media مشروع "المرأة والامن والسلام في اليمن" الذي يهدف الى تحسين التأثير الهادف للمرأة في عمليات الإغاثة والتعافي والسلام في اليمن مع التركيز على تعزيز قيادة المرأة في بناء السلام في المناطق المتضررة من النزاعات.

مجموعة التأثير

يقوم المشروع باستهداف:

1. منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النساء
2. المبادرات الشبابية والنسوية
3. القيادات المحلية والشباب
4. النساء في محافظة عدن.

الأهداف الفرعية

* الهدف الفرعي 1: معايير اجتماعية اكثر إنصافاً والممارسات ذات الصلة.
* الهدف الفرعي 2: تعزيز حماية المرأة.
* الهدف الفرعي 3:عمليات إغاثة وإنعاش وسلام أكثر شمولاً.

يزداد وقوع حالات العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي منذ ما قبل الصراع، وغالبًا ما يتسائل الناجون من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي عن وجهة حصولهم على المساعدة أو أنهم لا يشعرون بالأمان للقيام بذلك. إن خدمات الدعم المناسبة، وخاصة الاستجابات التي تركز على الناجين تعد غير متاحة, وتعزى الفجوات والتحديات في مجال الوقاية من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له إلى حد كبير إلى الإدماج غير الكافي للمنظور الجندري في الحلقة الإنسانية في اليمن. وفي ظل هذه الظروف، وجد البرنامج ضرورة ملحة للمساهمة في تعزيز حماية المرأة باعتبارها أحد الأهداف الفرعية له

لقد شهدت حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ارتفاعًا كبيرًا منذ اندلاع الصراع, فغالبًا ما يواجه الناجون صعوبات في الوصول إلى خدمات الدعم الأساسية بسبب نقص الوعي والمخاوف المتعلقة بالسلامة ومحدودية خدمات الإحالة. وقد أدى غياب النُهج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية إلى تفاقم هذه التحديات في اليمن.

وفي ظل هذه الظروف، وجد البرنامج ضرورة ماسة إلى المساهمة في تعزيز حماية المرأة، بما يتماشى مع هدفه الأوسع المتمثل في "تحسين التأثير الهادف للمرأة في عمليات الإغاثة والتعافي والسلام في اليمن"

عبر البرنامج الذي يستمر من 2021 إلى 2025، يمكن تلخيص تدخلات مؤسسة SOS للتنمية في مجال الحماية على النحو التالي:

1. **ورش عمل لبناء القدرات:** تم عقد عدة ورش عمل لبناء قدرات أعضاء المنظمات المجتمعية في مجال الاستجابة والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى إدارة حالات العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وجمع البيانات المتعلقة به.
2. **الربط بين المنظمات:** تم ربط المنظمات النسوية المجتمعية بمقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. **خريطة خدمات الحماية:** تم نشر خريطة لخدمات الحماية لمقدمي الخدمات في قطاع الحماية في اليمن.

إن الوضع في اليمن يتماشى مع التفاصيل التي تم تناولها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، ولا سيما ركيزة الحماية حيث تواجه النساء والفتيات في اليمن خطرًا متزايدًا من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بسبب الصراع والنزوح وانهيار الهياكل الاجتماعية. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لحمايتهن وضمان حصولهن على الخدمات الأساسية.

أبرزت إحدى التوصيات الرئيسية خلال ورشة عمل نفذتها مؤسسة SOS للتنمية، ضرورة توفير الدعم والتوجيه المستمرين لمنظمات المجتمع المدني المعنية بتنفيذ أنشطة التوعية بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه، مع ضمان أن تكون هذه الأنشطة مصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للمجتمعات التي تخدمها ونشر المعلومات بشكل فعال.

علاوة على ذلك فقد سلطت ورشة عمل أخرى الضوء على تحدٍ كبير وهو قلة وعي بعض الأفراد بقنوات الشكاوى وآليات تقديم التغذية الراجعة في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى. وهذا يؤكد على أهمية تعزيز جهود التواصل والتوعية.

كما وأبرزت ورشة عمل أخرى تحديًا رئيسيًا آخر تمثل بعدم وجود سياسات حماية لدى منظمات المجتمع المدني توفر بيئة آمنة للأفراد والمجتمعات المضيفة، والتي من خلالها ستعمل هذه المنظمات على بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا مُعزِزًا بهذا حقوق الأفراد ومُسلِطًا الضوء على دورها المحوري في توفير الحماية.

**الهدف العام من المهمة :**

في إطار التزام مؤسسة SOS للتنمية بتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الحماية، فستوكل المؤسسة مستشارًا خارجيًا للعمل على تطوير سياسات حماية شاملة تتوافق مع رسالة وأهداف وهيكل منظمات المجتمع المدني المُختارة شريطة أن تكون هذه السياسات متوافقة بشكل وطيد مع الإطار التنظيمي للمنظمات، والذي سيتم معرفته من خلال إجراء تقييم أولي. أي أن المستشار سيقوم بالاعتماد على تقييم أولي بغرض معرفة احتياجات منظمات المجتمع المدني حيث ستهدف هذه السياسات إلى حماية الموظفين والمستفيدين والشركاء. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لهذه المهمة على النحو التالي:

1. تحديد الثغرات والفجوات في سياسات الحماية الحالية من خلال إطلاق استمارة تقييم اولي للاحتياجات عبر الإنترنت وتوزيعه على منظمات المجتمع المدني لضمان أن تكون المدخلات تعكس احتياجاتهم المباشرة وتستجيب لها.
2. إنشاء سياسات حماية شاملة وفعالة من خلال تصميم سياسات حماية تلبي احتياجات كل منظمة على حدة وفقًا لإطارهم التنظيمي.
3. بناء قدرات موظفي منظمات المجتمع المدني تزويد موظفي منظمات المجتمع المدني بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ السياسات المطورة.

أولاً، تتمثل المهمة في تقييم سياسات الحماية المتعلقة لعدد معين من منظمات المجتمع المدني. يجب أن يعكس التقييم ما يلي:

* إطلاق مؤسسة SOS للتنمية استمارة تقييم اولي للاحتياجات عبر الإنترنت للتعرف على السياسات الحالية وأفضل الممارسات في صياغة السياسات المتعلقة بالحماية لعدد محدد من منظمات المجتمع المدني.
* بناءً على السياسات الحالية وأفضل الممارسات في عمل السياسات، سيقوم المستشار بتطوير مادة تدريبية حول دليل التقييم الذاتي التعاوني الذي سيحاكي السياق التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني المستهدفة. ستساعد هذه الأداة في الحصول على معلومات أعمق حول السياسات المطلوبة للتطوير
* بعد تطوير دليل التقييم الذاتي التعاوني، سيقوم المستشار بإجراء جلسة تدريبية مع المنظمات المجتمعية المستهدفة لتحديد السياسات المطلوبة للتطوير لكل منظمة، وتطبيق التقييم الذاتي التعاوني، وتحديد العمل الجماعي المطلوب لمهمة التطوير.
* سيقوم كل فريق عمل من المنظمة المجتمعية بتنفيذ التقييم الذاتي التعاوني تحت إشراف المستشار لتقييم سياسات الحماية الخاصة بهم وإنتاج مدخلات قائمة على الأدلة، والتي سيتم جمعها في تقرير لتوجيه نهج تطوير سياسات حماية جديدة أو محسنة.

ثانيًا، تتمثل المهمة في بناء وتطوير سياسات الحماية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني المختارة من خلال الخطوات التالية:

* **مراجعة وتصديق التقرير:** سيتم مراجعة التقرير من قبل المستشار ومؤسسة SOS للتنمية لضمان جودته ومواءمته مع السياق التنظيمي للمنظمة المجتمعية.
* **تطوير سياسات الحماية:** بناءً على الفجوات والتوصيات الواردة في التقرير، ستبدأ كل منظمة في تطوير سياسات الحماية الخاصة بها، مع الدعم الفني من المستشار ومؤسسة SOS للتنمية
* **تشكيل لجنة فنية:** سيتم تشكيل لجنة فنية تضم المستشار وممثلين من مؤسسة SOS للتنمية لمراجعة وتقييم السياسات. وستقدم اللجنة ملاحظاتها لمنظمات المجتمع المدني، والتي ستقوم بدورها بمراجعة السياسات وفقًا لذلك.

ثالثًا، تتمثل المهمة في تنفيذ سياسات الحماية المتعلقة بالمنظمات المجتمعية المختارة من خلال الخطوات التالية:

* **تنفيذ ورشة عمل تدريبية ثانية:** إجراء ورشة عمل تدريبية ثانية لكل منظمة مجتمعية حول السياسات المتعلقة بالحماية المطورة لضمان امتلاك الموظفين المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ سياسات الحماية بفعالية. وستساهم ورشة العمل أيضًا في إضافة ملاحظات وتجسيدها في سياسات الحماية المطورة.

**الفئة المستهدفة:**

بناءً على نتائج استبيان التقييم الإلكتروني، ستقوم مؤسسة SOS للتنمية مع المستشار باختيار ثلاثة من المنظمات التالية:

|  |  |
| --- | --- |
| **اسم المنظمة** | **نوع القيادة** |
| مؤسسة الرعاية النفسية | لا نساء ولا شباب |
| حفيدات بلقيس | نساء |
| مؤسسة التعايش الاجتماعي للتنمية | شباب |
| مؤسسة أفاق شبابية | شباب |
| مؤسسة رموز التنموية للصم | نساء |
| مؤسسة أكون للحقوق والحريات | نساء |

**نطاق المهمة:**

ينصب نطاق هذه المهمة على محافظة عدن ويركز على ثلاث منظمات مجتمع مدني مختارة من قبل فريق مؤسسة SOS للتنمية، سيتم إطلاق نموذج استبيان إلكتروني لإجراء تقييم أولي للسياسات المتعلقة بالحماية. ستوفر نتائج التقييم رؤية واضحة للمستشار لتطوير دليل تقييم ذاتي تعاوني. بعد ذلك، سيقوم المستشار بتدريب المنظمات على دليل التقييم الذاتي التعاوني وكيفية تطبيقه. وأخيرًا، سيقدم المستشار الدعم الفني ويدرب المنظمات على السياسات المُحدّثة للحماية.

**مسئوليات ومهام مزود الخدمة** :

سيقوم المستشار/شركة الاستشارات بالمهام التالية::

* عقد اجتماعات مع الموظفين الرئيسيين في مؤسسة SOS للتنمية لفهم منطق المشروع وأهدافه بشكل كامل.
* تطوير دليل تقييم ذاتي تعاوني يهدف إلى جمع المعلومات حول السياسات الحالية.
* إجراء جلسة تدريبية أولى مع منظمات المجتمع المدني المستهدفة بهدف تطبيق التقييم الذاتي التعاوني وتحديد الفريق المناسب لمهمة التطوير.
* إعداد تقرير معدّل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني يتضمن المدخلات القائمة على الأدلة والتدخلات المطلوبة لتطوير السياسات.
* تقديم الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها من تطوير سياسات الحماية الخاصة بها.
* مراجعة وتقييم السياسات المطورة مع منظمات المجتمع المدني المختارة لضمان اتساقها مع الإطار التنظيمي لكل منظمة.
* إجراء جلسة تدريبية ثانية حول السياسات المطورة لضمان تعزيزها وتحسين جودة سياسات الحماية المحدثة.
* إعداد تقرير نهائي شامل عن العملية بأكملها.

**الاطار الزمني :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ***الفترة الزمنية*** | ***المسؤول*** | ***النشاط*** |
| 20 يوم | المستشار | بناء وتطوير السياسات المتعلقة بالحماية |
| 10 ايام | المستشار | تنفيذ السياسات المتعلقة بالحماية |
| ***30 يوم*** | ***مجموع عدد الأيام*** |

**المخرجات الرئيسية**

* مادة تدريبية حول التقييم الذاتي التعاوني
* التقرير الأول المنقح حول التدخل المطلوب لتطوير السياسات
* السياسات المُحدّثة لكل منظمة مجتمع مدني
* التقرير النهائي الذي يلخص نتائج التقييم الأولي، وتطوير السياسات، ونتائج التدريب على السياسات المُحدّثة، والتوصيات للإجراءات المستقبلية والتحسين

سيكون هيكل التقرير الأولي والنهائي على النحو التالي:

1. ملخص تنفيذي (صفحتان كحد أقصى)
2. المقدمة
3. تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان حول نتائج المشروع
4. الاستنتاجات والتوصيات
5. سيتم كتابة التقرير باللغتين العربية والإنجليزية.

**متطلبات التقديم:**

* السيرة الذاتية و البطاقة الشخصية
* خطاب تغطية (صفحة واحدة كحد أقصى)
* عرض فني يحتوي على منهجية/خطة العمل
* عرض مالي بالدولار الامريكي

**معايير اختيار مزود الخدمة:**

يجب أن يكون المستشار الذي سيتم التعاقد معه لتطوير السياسات ما يلي :

* خبرة واسعة في المواضيع المتعلقة بالمرأة و الامن والسلام.
* خبرة في مجالات بناء السلام, والحكم الرشيد, وقضايا النوع الاجتماعي ، و / أو حقوق المرأة في بيئة هشة والقرار الأممي 1325 والقرارات والبروتوكولات اللاحقة به.
* خبرة سابقة في تطوير السياسات ذات الصلة.
* معرفة واسعة بالسياق المحلي.
* الحساسية الثقافية .
* مستوى عال من الاحتراف.

**طريقة الدفع :**

يُدفع للمستشار أتعابه وفق الطريقة التالية:

* 100% عند الانتهاء من العمل وتسليم التقرير والموافقة عليه .
* سيتم الدفع عن وسيط ثالث وارسال مطالبة مالية واستكمال كافة الإجراءات.

**استلام العروض:**

ينبغي على المستشارين/المستشارات المهتمين/المهتمات تقديم طلباتهم إلى **opportunities@sosfd.org**  في موعد أقصاه **18/11/2024** كما يرجى الإشارةإلى " مستشار سياسات " كعنوان للموضوع .